



تجربة البنك المركزي التونسي في المجال الإحصائي

لطفي داسي - مدير الدين و الأصول الأخرى الخارجية
الإدارة العامة للإحصائيات - البنك المركزي التونسي

تجربة البنك المركزي التونسي في المجال الإحصائي

المحاور

I. النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

II. أهمّ تحديات إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الخارجي

III. أهمّ تحديات الإحصاءات النقدية و المالية

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

■ في سنة 1997 أعربت تونس عن رغبتها في الانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) لتتخرط فيه رسميا في 20 جوان 2001، تاريخ أول إصدار لصفحة البيانات القومية الموجزة (NSDP). و تعمل مصالح البنك المركزي حاليا على توفير المتطلبات اللازمة للانضمام إلى المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات "SDDS +" في الأجل المحددة.

■ في السنوات الأخيرة، دعم النشاط الإحصائي بالبنك المركزي على مستوى الموارد البشرية، كما وكيفا (من حيث الاختصاصات)، علاوة على المستويين القانوني و التنظيمي :

- على المستوى القانوني : سنّ القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي و الذي دعم عبر الفصلين 83 و 84 الصّلاحيات القانونية للبنك لتجميع البيانات الإحصائية من البنوك و المؤسسات المالية و المؤسسات و المنشآت العمومية و الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالنقد و القروض و ميزان المدفوعات و الوضع الخارجي الجملي،
- على المستوى التنظيمي : وقع إحداث الإدارة العامة للإحصائيات في جوان 2011، التي اختصت حصريا بالمهام الإحصائية و جمعت فيها كل المهن ذات الصلة.

■ و تتهيكل الإدارة العامة للإحصائيات كما يلي :

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

الإدارة العامة للإحصائيات

إدارة
الدين و الأصول
الأخرى الخارجية

إدارة
الإحصائيات النقدية
و المالية

إدارة
ميزان المدفوعات
والوضع الخارجي الجملي

وحدة
التطوير و التصرف في
قاعدة البيانات الاقتصادية
و المالية

الإدارة الفرعية
للدين و الأصول الأخرى
الخارجية

الإدارة الفرعية
للإحصائيات النقدية
و المالية

الإدارة الفرعية
لإعداد ميزان المدفوعات
والوضع الخارجي الجملي

الإدارة الفرعية
للمعاملات الجارية

مصلحة قاعدة معطيات الدين
الخارجي

مصلحة الإحصائيات النقدية

مصلحة إعداد ميزان
المدفوعات

مصلحة التجارة الخارجية

مصلحة تحاليل و توقعات الدين
الخارجي

مصلحة الإحصائيات المالية

مصلحة إعداد الوضع الخارجي
الجملي

مصلحة المعاملات الجارية
الأخرى

مصلحة احصائيات الأصول
الأخرى الخارجية

مصلحة البرمجة و متابعة
التوازنات المالية

مصلحة النمذجة و توقعات
ميزان المدفوعات

النشاط الإحصائي في البنك المركزي التونسي

الأهداف الرئيسية

- **إدارة الإحصائيات النقدية و المالية :** الانتقال من المذكرات المنهجية لصندوق النقد الدولي لعام 1984 إلى تنميط الإحصاءات النقدية والمالية وفقاً لدليل و مرشد صندوق النقد الدولي في نسختيهما لسنتي 2000 و 2008 على التوالي.
- **إدارة ميزان المدفوعات والوضع الخارجي الجملي :** الانتقال من الطبعة الخامسة (BPM5) إلى الطبعة السادسة (BPM6) لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي لصندوق النقد الدولي.
- **إدارة الدين و الأصول الأخرى الخارجية :** إعداد وضعية الدين الخارجي الإجمالي (Gross External Debt Position) طبقاً للمرشد الجديد لإحصاءات الدين الخارجي (EDS Guide 2013) المتطابق مع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) و نظام الحسابات القومية (نسخة 2008).
- **وحدة التطوير و التصرف في قاعدة البيانات الاقتصادية و المالية :** تطوير قواعد البيانات من خلال إحداث مستودع البيانات (Data-Warehouse) الذي يحوي كماً هائلاً من معطيات منظمة موجهة للمساعدة في اتخاذ القرار و يتميز بتطابق بنيته الداخلية مع ما يحتاجه المستخدم من مؤشرات (لوحة القيادة، منحنيات، رسوم بيانية ...) و محاور التحليل.

أهمّ تحديات إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الخارجي

أهمّ تحديات إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الخارجي

الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تطوير إحصاءات ميزان المدفوعات (الطبعة السادسة ووضع الاستثمار الدولي)

■ تدعيم الدور الإحصائي للبنك المركزي عن طريق سنّ القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي و الذي دَعَم عبر الفصلين 83 و 84 الصّلاحيات القانونية للبنك المركزي في تجميع البيانات الإحصائية من البنوك و المؤسسات المالية والمؤسسات و المنشآت العمومية و الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالنقد و القروض و ميزان المدفوعات والوضع الشامل للقطاع الخارجي،

■ القيام بأعمال تحضيرية شملت الدراسة المعمقة للطبعة السادسة ووضع الاستثمار الدولي و كذلك دراسة المناهج و الأدلة و التدقيق في مصادر البيانات و نظم المعلومات إلى جانب التكوين و المعونة الفنية مع صندوق النقد الدولي ...

← فيما يتعلق بإحصائيات الدين الخارجي : تهدف الإجراءات إلى إعداد وضعية الدين الخارجي الإجمالي (Gross External Debt Position) طبقاً للمرشد الجديد لإحصاءات الدين الخارجي (EDS Guide 2013) المتطابق مع دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة) و نظام الحسابات القومية (نسخة 2008).

أهمّ تحديات إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الخارجي

الإجراءات المخطط تنفيذها لتطبيق إحصاءات ميزان المدفوعات الطبعة السادسة

- إدراج خدمات الصيانة و الإصلاح تحت بند الخدمات بدلا عن بند السلع،
- تبويب خدمات الصناعات التحويلية القائمة على مدخلات مادية يملكها آخرون كخدمة،
- إدراج السلع المعاد تصديرها كبند تكميلي و ذلك بالاعتماد على النظم الديوانية،
- إدراج السلع المشتراة في الموانئ بواسطة الناقلات تحت بند البضائع العامة،
- إدراج السلع التي يحصل عليها المسافرون لاستعمالهم الخاص أو بغرض إهدائها والتي تتعدى الحدود المجازة من الديوانة تحت بند البضائع العامة، وليس تحت بند السفر،
- إدراج المتاجرة في السلع تحت بند السلع، مع توضيح القيم الإجمالية والصافية، و إدراج المبالغ الصافية تحت القيم الإجمالية للسلع. و بما أن هذه النوعية من السلع لا تمرّ عبر الحدود الديوانية، تمّ إصدار منشور في الغرض يطالب البنوك بالتصريح للبنك المركزي بهذه العمليات،
- برمجة خارطة طريق لإعداد وضع الاستثمار الدولي طبقا لتوجيهات الطبعة السادسة،

أهمّ تحديات إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الخارجي

الإجراءات المخطط تنفيذها لتطبيق إحصاءات ميزان المدفوعات الطبعة السادسة

- ضبط خدمات الوساطة الماليّة المقيسة بصورة غير مباشرة (FISIM) وخدمات التأمين و المرابيح المعاد استثمارها إلى جانب كل ما يتعلق ببنود وضع الاستثمار الدولي من استثمار مباشر و استثمار الحافظة (تقييم التدفقات والمراكز على أساس سعر السوق)،
- تنويع مصادر المعطيات بتعميم المسوحات على قطاعات الخدمات على غرار الخدمات الطبية و تكنولوجيا المعلومات للحصول على معطيات أكثر دقة و شمولاً.
- إعادة صياغة قواعد العمل الإحصائية و النظم المعلوماتية (التطبيقات) من خلال تحيينها لمواءمتها مع توصيات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (BPM6).
- تطوير نظام الكتروني لتجميع و ضبط المعطيات عبر إجراء مسوحات حول تدفقات و مراكز الاستثمارات الأجنبيّة (المسح المنسق للاستثمار المباشر و المسح المنسق للاستثمار في الحافظة) نظراً لأثرها الايجابي في تحسين نوعية البيانات و مطابقتها للمعايير والمواصفات الإحصائية الدولية،
- تعميم التقديرات (Estimation) لبعض بنود ميزان المدفوعات إلى جانب القيام بالتنبؤات (Forecasts) الضرورية لأهم البنود التي تمكّن من رسم السياسات الضرورية للتحكم في توازنات القطاع الخارجي.

أهمّ تحديات الإحصاءات النقدية و المالية

أهمّ تحديات الإحصاءات النقدية و المالية

الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تطوير الإحصاءات النقدية والمالية

- تدعيم الدور الإحصائي للبنك المركزي عن طريق سنّ القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي و الذي دَعَم عبر الفصلين 83 و 84 الصّلاحيات القانونية للبنك المركزي في تجميع البيانات الإحصائية من البنوك و المؤسسات المالية و المؤسسات و المنشآت العمومية و الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لإعداد الإحصاءات المتعلقة بالنقد و القروض و ميزان المدفوعات و الوضع الشامل للقطاع الخارجي،
- القيام بأعمال تحضيرية شملت الدراسة المعمقة لدليل ومرشد صندوق النقد الدولي في نسختيهما لسنتي 2000 و 2008 و كذلك دراسة المناهج و الأدلة و التدقيق في مصادر البيانات و نظم المعلومات إلى جانب التكوين و المعونة الفنية مع صندوق النقد الدولي ...
- تنميط الإحصاءات النقدية و المالية وفقا لدليل ومرشد صندوق النقد الدولي في نسختيهما لسنتي 2000 و 2008، على التوالي و الامتثال إلى المعايير و مواثيق الممارسات السليمة المقبولة دوليا.

أهمّ تحديات الإحصاءات النقدية و المالية

الإجراءات المخطط تنفيذها لتطوير الإحصاءات النقدية والمالية

تعمل إدارة الإحصائيات النقدية والمالية وصندوق النقد الدولي في إطار المساعدة الفنية التي تمتعت بها في 2012 و 2014 و 2018 على ملائمة البيانات الإحصائية التي تقوم باحتسابها حسب دليل ومرشد صندوق النقد الدولي في نسختيهما لسنتي 2000 و 2008، على التوالي. و لقد تم تحديد الموعد النهائي للانتقال الرسمي لهذه المنهجية بداية شهر أكتوبر 2018 ليغطي في مرحلة أولى البيانات المتعلقة بالبنك المركزي ومؤسسات الإيداع الأخرى ومكونات النقد. **و لقد تم ذلك فعلا، حيث أرسلت البيانات وفق النسختين الجديدتين إلى صندوق النقد الدولي انطلاقا من 2018/10/01.**

تبادلت إدارة الإحصائيات النقدية والمالية مع إدارة الإحصائيات لدى صندوق النقد الدولي البيانات المحتسبة وفقا لدليل صندوق النقد الدولي بهدف التحقق من تطابقها.

بدأت إدارة الإحصاءات النقدية والمالية العمل على تطبيق المنهجية الجديدة على بعض وحدات قطاع المؤسسات المالية الأخرى. تم مؤخرًا المصادقة على الإحصائيات التي تم الحصول عليها من قبل خبير صندوق النقد الدولي خلال بعثة المساعدة الفنية لسنة 2018 ولكن لن يتم نشرها في هذه المرحلة. وتشمل هذه الإحصائيات خاصة مؤسسات الإيجار المالي والبنوك الغير المقيمة وبنوك الأعمال ومؤسسات إدارة الديون.

أهمّ تحديات الإحصاءات النقدية و المالية

الإجراءات المخطط تنفيذها لتطوير الإحصاءات النقدية والمالية

- في مرحلة ثالثة سيتم توسعة مجال تغطية الإحصاءات الحالية من خلال إدراج مؤسسات التمويل الصغير ومؤسسات التأمين وشركات الاستخلاص ومؤسسات التوظيف الجماعي وصندوق الودائع والأمانات...
- تطوير النظام المعلوماتي للإدارة العامة للإحصائيات ليتلائم مع متطلبات المنهجية الجديدة

شكرًا